المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

تقدير موقف
فبراير 2026

من الارتباك إلى إعادة الاصطفاف
المجلس الانتقالي

إعـــداد
وحدة الدراسات

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مركزاً بحثياً وفكرياً فاعلاً تأسست منذ عام 2015م، بصفتها مؤسسة مستقلة تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

من الارتباك إلى إعادة الاصطفاف: المجلس الانتقالي بعد يناير 2026

المقدمة

تُعدّ الأزمة اليمنية، التي طال أمدها، واحدة من أكثر الصراعات تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتشابك فيها الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية. منذ اندلاعها، شهدت اليمن تحولات جيوسياسية عميقة، كان من أبرزها صعود المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) كقوة فاعلة تسعى لتحقيق استقلال الجنوب. لطالما كانت القضية الجنوبية، بجذورها التاريخية التي تعود إلى ما قبل الوحدة اليمنية عام 1990، محركًا رئيسيًا للعديد من التطورات، حيث يرى الجنوبيون أنهم تعرضوا للتهميش والإقصاء بعد الوحدة، مما غذى تطلعاتهم نحو استعادة دولتهم المستقلة.

في خضم هذا المشهد المعقد، برز المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة، كلاعب رئيسي يمتلك قوة عسكرية وسياسية مؤثرة في المحافظات الجنوبية. وقد سعى المجلس، منذ تأسيسه في عام 2017، إلى فرض سيطرته على الأرض، وتشكيل إدارة ذاتية، والدفع بقوة نحو تحقيق الانفصال. إلا أن هذه الطموحات اصطدمت بتعقيدات التحالف العربي، الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والذي يهدف رسميًا إلى استعادة الشرعية اليمنية والحفاظ على وحدة اليمن، وكذلك بتعارض المصالح بين الفاعلين الإقليميين والدوليين.

شهد مطلع عام 2026 تطورات متسارعة ومفاجئة، كان أبرزها إعلان حل المجلس الانتقالي الجنوبي في 9 يناير 2026، وإقالة رئيسه عيدروس الزبيدي من مجلس القيادة الرئاسي. هذه الأحداث، التي جاءت في سياق جهود سعودية مكثفة لتوحيد الصف الجنوبي تحت مظلة مؤتمر الرياض، أثارت تساؤلات جوهرية حول مستقبل القضية الجنوبية، ومصير المجلس الانتقالي ككيان سياسي وعسكري، والدور المحتمل للقوى الإقليمية، وخاصة الإمارات، في تشكيل المشهد المستقبلي للجنوب اليمني.

في هذا السياق، انتقل المجلس من وضعية ردّ الفعل إلى محاولة إعادة التموضع وإعادة الاصطفاف، سواء عبر مراجعة خطابه السياسي، أو من خلال تحركات تنظيمية داخلية، أو عبر تعزيز حضوره في الملفات الخدمية والأمنية في المحافظات الجنوبية. وتعكس هذه التحولات إدراكاً متزايداً لدى قيادة المجلس بأن المرحلة المقبلة تتطلب خطاباً أكثر براغماتية، وأدوات أكثر مرونة، وقدرة أعلى على التكيف مع المعطيات الجديدة.

ملامح الارتباك بعد يناير 2026:

1.برزت مؤشرات تململ داخل بعض الأطر التنظيمية والقيادات الوسطى، على خلفية تباين الرؤى بشأن أولويات المرحلة: هل يُعطى المسار السياسي أولوية، أم يُعاد تصعيد الخطاب المرتبط بالاستحقاق الجنوبي؟ هذا التباين أفرز حالة من الضبابية في الرسائل الموجهة للجمهور.

2.مشاركة المجلس في مؤسسات الدولة وضعته أمام اختبار صعب بين خطاب المعارضة السابق ومتطلبات المسؤولية الحكومية، خصوصاً في ظل تدهور الخدمات وتفاقم الأزمة الاقتصادية، ما انعكس سلباً على صورته لدى بعض قواعده الشعبية.

3.التغيرات في أولويات الفاعلين الإقليميين، ومساعي إعادة ترتيب الملف اليمني ضمن مقاربات أكثر شمولاً، حدّت من هامش المناورة وأجبرت المجلس على إعادة تقييم أدواته وتحالفاته.

تحليل السياق السياسي والأمني والإقليمي:

1.السياق السياسي المحلي: أدى حل المجلس الانتقالي إلى تآكل شرعيته كـ «ممثل وحيد للجنوب»، وبروز مكونات جنوبية أخرى مدعومة من الرياض. كما أن إقالة عيدروس الزبيدي تشير إلى نهاية حقبة «الشراكة المتشاكسة» داخل مجلس القيادة الرئاسي، والتوجه نحو سلطة مركزية أكثر تجانساً.

2.السياق الأمني والميداني: صعدت قوات «درع الوطن» كذراع عسكري أساسي لمجلس القيادة الرئاسي، وسيطرت على مناطق حيوية، مما قلص نفوذ ألوية الانتقالي. تهدف عملية دمج قوات الانتقالي إلى إنهاء الازدواجية العسكرية، لكنها تواجه مخاطر التمرد من القيادات الميدانية الرافضة للحل.

3.السياق الإقليمي والدولي: تقود الرياض عملية «إعادة ضبط» المشهد الجنوبي عبر «مؤتمر الرياض الجنوبي الشامل»، بهدف توحيد الجبهة المناهضة للحوثيين. بينما يكتنفه الغموض الموقف الإماراتي، حيث تشير تقارير إلى هروب الزبيدي للإمارات، مما قد يعني إعادة تموضع لحلفائها. يبارك المجتمع الدولي هذه الخطوات كتمهيد لمفاوضات السلام النهائية.

الدور المحتمل للإمارات العربية المتحدة

لطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعبًا رئيسيًا ومؤثرًا في الجنوب اليمني، حيث قدمت دعمًا سياسيًا وعسكريًا ولوجستيًا كبيرًا للمجلس الانتقالي الجنوبي منذ نشأته. وقد أثار هذا الدعم تساؤلات حول أهداف الإمارات في اليمن، والتي تراوحت بين تأمين مصالحها الاستراتيجية في الممرات الملاحية، ومكافحة الإرهاب، وتوسيع نفوذها الإقليمي.

بعد إعلان حل المجلس الانتقالي الجنوبي، أصبح الدور الإماراتي أكثر غموضًا وتعقيدًا. يمكن تحليل هذا الدور من خلال عدة جوانب:

1.إعادة التموضع التكتيكي: قد لا يعني حل المجلس الانتقالي تخلي الإمارات الكامل عن حلفائها في الجنوب، بل قد يكون إعادة تموضع تكتيكي. قد تسعى الإمارات إلى دعم مكونات جنوبية أخرى، أو العمل من خلال قنوات غير مباشرة، للحفاظ على نفوذها وضمان مصالحها. قد يكون «هروب» عيدروس الزبيدي إلى الإمارات، كما أشارت بعض التقارير، مؤشرًا على استمرار هذا الدعم، وإن كان بشكل مختلف.

2.التوافق مع الرؤية السعودية: من المحتمل أن يكون حل المجلس الانتقالي جزءًا من تفاهمات أوسع بين الرياض وأبو ظبي، تهدف إلى توحيد الجهود ضمن التحالف العربي، وتقديم جبهة موحدة في مفاوضات السلام. قد تكون الإمارات قد وافقت على تقليص دعمها المباشر للانتقالي مقابل ضمانات لمصالحها الأمنية والاقتصادية في المنطقة، أو مقابل دور أكبر في ترتيبات ما بعد الصراع.

3.الضغط الدولي: قد تكون الضغوط الدولية، وخاصة من الولايات المتحدة، قد لعبت دورًا في دفع الإمارات نحو مراجعة سياستها في اليمن، والحد من دعمها للأجندات الانفصالية التي قد تعيق جهود السلام الشامل. فالمجتمع الدولي يفضل حلًا سياسيًا يحافظ على وحدة اليمن واستقراره.

4.تأثير على القوات العسكرية: كان الدعم الإماراتي حاسمًا في بناء وتدريب القوات التابعة للمجلس الانتقالي. بعد حل المجلس، يطرح السؤال حول مصير هذه القوات. هل ستستمر الإمارات في دعم بعض هذه التشكيلات بشكل سري، أم أنها ستسمح بدمجها الكامل في هياكل الدولة اليمنية؟ الإجابة على هذا السؤال ستحدد بشكل كبير موازين القوى الأمنية في الجنوب.

5.المصالح الاقتصادية والاستراتيجية: لا تزال للإمارات مصالح اقتصادية واستراتيجية كبيرة في الجنوب اليمني، خاصة فيما يتعلق بالموانئ والممرات الملاحية. من المرجح أن تستمر الإمارات في السعي لحماية هذه المصالح، سواء من خلال الدعم السياسي للمكونات المحلية، أو من خلال الاستثمارات الاقتصادية، أو حتى من خلال الوجود الأمني غير المباشر.

6.بشكل عام، يمكن القول إن الدور الإماراتي في الجنوب اليمني قد دخل مرحلة جديدة تتسم بالمرونة والتكيف. فبدلاً من الدعم المباشر لكيان انفصالي، قد تسعى الإمارات إلى تحقيق أهدافها من خلال استراتيجيات أكثر تعقيدًا وتنوعًا، مع الحفاظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف الفاعلة في الجنوب، ومواءمة سياستها مع التوجهات الإقليمية والدولية الأوسع نطاقًا. سيبقى تأثير هذا الدور حاسمًا في تحديد مسار القضية الجنوبية ومستقبل اليمن كينونة المجلس الانتقالي الجنوبي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إعادة الاصطفاف... أدوات ومعالجات

1.لوحظ اتجاه نحو تخفيف النبرة التصعيدية، والتركيز على مفاهيم "الشراكة"، و"الاستقرار"، و"حماية المكتسبات"، في محاولة للجمع بين الثوابت السياسية ومتطلبات الواقعية السياسية.

2.سعى المجلس إلى إظهار فاعلية أكبر في ملفات الأمن المحلي وإدارة بعض القطاعات الخدمية، بهدف استعادة الثقة الشعبية وإعادة تعريف دوره كفاعل مسؤول لا كحركة احتجاجية فقط.

3.ظهرت مؤشرات على مساعٍ لإعادة تنظيم العلاقة مع مكونات جنوبية أخرى، واحتواء الأصوات الناقدة، إضافة إلى تثبيت خطوط التواصل مع الشركاء الإقليميين ضمن مقاربة أقل اندفاعاً وأكثر تنسيقاً.

4.تحركات داخلية لإعادة هيكلة بعض الدوائر وتفعيل الأطر القيادية، في مسعى لإغلاق فجوات الأداء وتعزيز الانضباط المؤسسي.

5.سعى المجلس إلى إعادة ضبط علاقاته مع الرياض، وهذه التغييرات تُقرأ كرسالة طمأنة للجانب السعودي بأن المجلس مستعد للتكيّف مع أولويات المرحلة، خاصة ما يتعلق بإدارة الملف الأمني والاقتصادي في المحافظات الجنوبية.

قراءة في الرؤية السعودية

الرؤية السعودية تجاه الجنوب تبدو قائمة على ثلاثة مرتكزات:

- ضبط الإيقاع الأمني ومنع تعدد مراكز القرار.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والخدمي كمدخل لخفض الاحتقان.
- إبقاء الملف الجنوبي ضمن إطار سياسي تفاوضي منضبط، بعيداً عن التصعيد الأحادي.

وفي هذا السياق، فإن أي إعادة تشكيل قيادي داخل المجلس تُفهم كجزء من هندسة أوسع للمشهد، تستهدف إنتاج شريك أكثر انسجاماً مع استراتيجية الرياض في اليمن.

العوامل الحاسمة في تحديد المستقبل

1. الموقف الإماراتي: هل تخلت أبو ظبي عن المجلس الانتقالي فعلياً أم أن هذا مجرد إعادة تموضع تكتيكي؟
2. دور قوات «درع الوطن»: مدى قدرتها على فرض الأمن ومنع الانفلات بعد انسحاب قوات الانتقالي.
3. مخرجات مؤتمر الرياض: هل سيتم التوافق على «إقليم جنوبي» أم «فيدرالية» أم تأجيل البت في شكل الدولة؟
4. مدى قبول الشارع الجنوبي: قدرة القيادات الجديدة على كسب تأييد الشارع الجنوبي وتلبية تطلعاته.

السيناريوهات الاستشرافية المحتملة لمستقبل المجلس الانتقالي الجنوبي

السيناريو الأول: الاندماج الكامل والامتصاص السياسي

•مستقبل المجلس الانتقالي يتوقف وجود المجلس ككيان مستقل. يتم استيعاب قياداته السياسية ضمن تمثيل جنوبي أوسع داخل الحكومة اليمنية، وتدمج قواته العسكرية بالكامل في الجيش والأجهزة الأمنية الوطنية. تُتابع «القضية الجنوبية» عبر الوسائل السياسية والتفاوضية بدلاً من الصراع المسلح أو الانفصال.

السيناريو الثاني: التفكك وعدم الاستقرار المستمر

تفكك المجلس إلى فصائل متعددة. قد تنضم بعض القيادات إلى الإطار السياسي الجديد، بينما تعمل قيادات أخرى من الخارج أو تقود مقاومة محلية. قد يؤدي ذلك إلى تجدد الاشتباكات في المحافظات الجنوبية، مما يقوض جهود الاستقرار ويخلق صراعات بالوكالة جديدة. تظل «القضية الجنوبية» مصدراً للتوتر والصراع.

السيناريو الثالث: إعادة التموضع تحت غطاء جديد (تراجع تكتيكي)

يختفي الهيكل الرسمي للمجلس، لكن أجندته السياسية ونفوذه يستمران عبر قنوات أخرى. قد يعود للظهور كحزب سياسي أو ائتلاف للحركات الجنوبية، يدعو إلى تقرير المصير أو نظام فيدرالي. ينطوي هذا السيناريو على صراع طويل الأمد على السلطة والنفوذ، وقد يؤدي إلى مواجهات مستقبلية إذا لم تكن الحلول السياسية مرضية.

الخلاصة

إن مستقبل المجلس الانتقالي الجنوبي والقضية الجنوبية في اليمن يتوقف على تفاعل معقد بين الديناميكيات الداخلية والإقليمية. بينما يشير حل المجلس رسمياً إلى تحول كبير، فإن طبيعة هذا التحول ونتائجه النهائية لا تزال غير مؤكدة. ستكون الأشهر القادمة حاسمة في تحديد أي من هذه السيناريوهات سيتحقق، وستعتمد بشكل كبير على قدرة الأطراف الفاعلة على التوصل إلى حلول سياسية شاملة ومستدامة تلبي تطلعات جميع اليمنيين.وتلبية تطلعاته.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com